

لحظة الحقيقة: بريطانيا تخزن الغذاء والدواء تحسباً للفوضى

جونسون في مواجهة «ما جنته يدها».. بريكست أولاً ثم بريكست بلا اتفاق



أزمة سلع بانتظار البريطانيين

الاستثمار الأجنبي المباشر لكل قطاع اقتصادي في المملكة المتحدة. وسيطال التأثير الأكبر القطاعات ذات العلاقات التجارية الأقوى مع الاتحاد الأوروبي، أو الزيادات في التكاليف الجمركية أو غير الجمركية، أو الحساسية تجاه تغيرات الأسعار. سيعكس سلباً على الصناعات المعتمدة على استيراد قطع مصنعة في دول الاتحاد الأوروبي، ويرفع من تكلفة استيرادها أيضاً، ما قد يدفع المصنعين إلى نقل المصانع خارج بريطانيا. وحذر بنك إنجلترا المركزي من أن سيناريو الانسحاب البريطاني من الاتحاد الأوروبي دون اتفاق هو أسوأ من الأزمة المالية التي حدثت عام 2008، حيث قدرت مؤسسات مالية حجم الأصول التي تم تحويلها من لندن إلى عواصم أوروبية أخرى بنحو 10 في المئة (أي ما يوازي تريليون دولار) من إجمالي أصول القطاع المصرفي البريطاني.

اقتراب تعقيل البريكست يهدم سلاسل مطاعم البيطاطا والسماك الأيرلندية

الخروج من الاتحاد دون اتفاق هو أكبر تهديد لاقتصاد البلاد. ويحتم عدم التوصل إلى اتفاق أن تحكم قواعد منظمة التجارة العالمية التبادل التجاري بين بريطانيا والاتحاد الأوروبي مع ما يحمله ذلك من فرض رسوم جمركية أو نظام حصص ما قد يشكل صدمة جديدة للاقتصاد الذي يعاني أصلاً تبعات كوفيد - 19. وسيؤثر ذلك سلباً على المنتجات البريطانية في أوروبا، والتي ستفرض عليها ضرائب وتحدد لها أسعار، ما سيضرب باربع المصنع البريطاني والاقتصاد ككل. ويخشى المصنعون البريطانيون هذا السيناريو كون منتجاتهم أقل تنافسية من المنتجات الأوروبية ككل، ويتخوفون من أن يصبحوا غير قادرين على اللوج إلى السوق الأوروبية المشتركة. ومع أن بريطانيا تعهدت بعدم فرض ضرائب على 87 في المئة من الواردات الأوروبية في حال بريكست دون اتفاق، فإن هذا لا يعني أن أوروبا ستفعل ذلك وستؤدي الحواجز الجمركية إلى انخفاض الهجرة، وتراجع تدفقات

بسبب الحدود المشتركة مع أيرلندا، عضو الاتحاد الأوروبي، ما يمثل على ما يبدو مشكلة لأيرلندا الشمالية التابعة لبريطانيا قد لا تحلها إلا المفاوضات والاتفاقات. ويهدد بريكست دون اتفاق الوضع في أيرلندا الشمالية؛ فالوضع الحالي يسمح لمواطني أيرلندا الشمالية بحرية تنقل الأفراد والبضائع بين بريطانيا والجمهورية الأيرلندية. وحذر تقرير رسمي من فقدان نحو 40 ألف شخص وظائفهم في أيرلندا الشمالية، جراء خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي دون اتفاق. وأوضح التقرير، الصادر عن وزارة الاقتصاد في أيرلندا الشمالية، أن قطاعات واسعة ستتضرر جراء فرض رسوم جمركية على المعاملات التجارية مع الاتحاد الأوروبي، لاسيما في مجال النقل والزراعة. وتابع أن بريكست دون اتفاق من شأنه التأثير سلباً على صادرات أيرلندا الشمالية إلى جمهورية أيرلندا بواقع 11 إلى 19 في المئة. ونقل التقرير عن مدير اتحاد التجزئة في أيرلندا الشمالية، أوهان كونولي، أن

المصنعون وأصحاب رؤوس الأموال لمواجهة التهديدات المالية، والمتزمة في تسريح العمال. كما سيخسر المواطنون البريطانيون التامينات الأوروبية التي كانت تمنح لهم، سواء على الصحة أو على الممتلكات. وبالنسبة إلى المواطنين الأوروبيين في بريطانيا، أو البريطانيين في أوروبا، سيحتم عليهم الدخول في عناء تسوية الوضعية القانونية وطلب إقامة دائمة أو مؤقتة. وسيفقد البريطانيون العديد من ميزات حرية التنقل، وسيحتاجون إلى تأشيرة دخول إلى الاتحاد الأوروبي، كما سيضطرون إلى استخراج رخصة السياقة الدولية ليستطيعوا القيادة في أوروبا. وسيخسر نظام التسعيرة العالمي على الاتصالات. وسيكون الخروج من الاتحاد الأوروبي إيداً بفترة ممتدة من البطالة الهيكلية المرتفعة، ما يتسبب في فقدان بعض المكاسب الكبيرة المحققة في مجال التوظيف خلال السنوات القليلة الماضية. ولئن كانت بريطانيا جزيرة فإنها ليست معزولة عن الجسد الأوروبي برية،

رغم الإعلان عن تمديد مفاوضات بريكست بين الحكومة البريطانية والاتحاد الأوروبي وتأجيل حسم المسألة، حثت الحكومة البريطانية على تخزين الغذاء والدواء استعداداً للانفصال دون اتفاق، وهو السيناريو الأسوأ الذي يندرج بدخول المملكة المتحدة في فترة فوضى شاملة لا يمكن التكهن بعواقبها الاقتصادية والاجتماعية. فماذا يعني بريكست دون اتفاق؟ وهل لندن فعلاً مستعدة لمثل هذا السيناريو أم أن البريطانيين سيدفعون ثمن مغامرة رئيس الوزراء بوريس جونسون غير المحسوبة.

لندن - نيه رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون الأسد إلى أن فشل محادثات التجارة بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي لا يزال السيناريو "الأكثر ترجيحاً" رغم قرار المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي مواصلة محادثاتها، وهو ما يمثل المحذور الذي ينبه إليه الكل حتى مناصره في نفس الحزب. وحثت الحكومة البريطانية المتاجر الكبرى على تخزين المواد الغذائية وطلبت من شركات توريد الأدوية والأجهزة الطبية واللحاحات تخزين ما يعادل استهلاك ستة أسابيع في مواقع آمنة في بريطانيا، وهو إجراء احترازي شكك مراقبون في نجاعته في مواجهة فوضى طويلة الأمد. ورغم تحذيرات الاقتصاديين المخيفة -وحتى تحذيرات عدد من نواب المعسكر المحافظ الذي يقود عملية الانفصال المثيرة للجدل- يواصل رئيس الوزراء البريطاني مغامرته تجاهلاً لتساؤل رعاة الرفضين للطلاق الفوضوي الذي يؤسس لدخول اقتصاد المملكة المتحدة مرحلة ركود، رغم ترويج فكرة أن اتفاقيات التجارة الحرة التي أبرمتها لندن مع عدد من الدول مؤخراً ستكون بديلاً "هائلاً" عن خسائر بريكست دون اتفاق المحتملة.



بوريس جونسون مع اتفاق أو بدونه ومهما حصل ستكون بخير

وأضاف جونسون أنه بالرغم من أن الخروج دون اتفاق ليس الخيار الذي تفضله لندن، إلا "أننا قمنا بتحضيرات مكثفة" لهذا الاحتمال، مكرراً اقتناعه بأن المملكة -مع اتفاق أو دونه- "مهما حصل، ستكون بخير". لكن هذا التفاؤل يفنّه الاقتصاديون وبتوجيه البريطانيين الذين يستعدون لدفع فاتورة مولود يكرهه الجميع (بريكست).

ولئن ارتفعت شعبية جونسون في صفوف المحافظين بعد أن تعهد بحسم ملف بريكست -وهو ما أوصله إلى سدة الحكم وخلافة تيريزا ماي على رأس المحافظين- فإن بريكست دون اتفاق

النمسا تبطل حظر ارتداء الحجاب في المدارس

الذي يضعه الأطفال السيخ أو "الكيبا" اليهودية لن يتأثر بالقانون. وكان التحالف الجديد بين حزبي الشعب والخضر الذي تولى السلطة في يناير يخطط لتوسيع الحظر ليشمل الفتيات دون سن 14. وقال وزير التعليم الحالي من حزب الشعب هاينز فاسمان إن الوزارة "ستأخذ علماً بالحكم وتنتظر في الحجب" التي يستند إليها. وأضاف فاسمان "يؤسفني أن الفتيات لن تتاح لهن فرصة شق طريقهن من خلال نظام التعليم دون التعرض لأي إكراه". وأوردت المحكمة في بيانها أنه بعيداً عن الترويج للاندماج "يمكن أن يؤدي الحظر إلى التمييز، لأنه ينطوي على مخاطرة يجعل حصول الفتيات المسلمات على التعليم أكثر صعوبة وأيضاً يتهميشهن اجتماعياً". ورحبت "الهيئة الدينية الإسلامية في النمسا" -المعترف بتمثيلها رسمياً للجاليات المسلمة- بالحكم، وقالت إن المحكمة أنهت "سياسات الحظر الشعبوية". ويعتبر الإسلام ديناً معترفاً به في النمسا بشكل رسمي منذ عام 1912. ويعيش في النمسا نحو 800 ألف مسلم، وقد ازداد عددهم أكثر من 31 مرة خلال 45 عاماً. وكانت فرنسا أول من بدأ بحظر الحجاب في الأماكن العامة في عام 2004 كجزء من حظر الرموز الدينية.

أبطلت المحكمة الدستورية في النمسا قانوناً أقر العام الماضي ويصعب على حظر ارتداء الفتيات غطاء الرأس في المدارس الابتدائية، معتبرة أنه غير دستوري وتمييزي. وقالت المحكمة في بيان شرح قرارها إن القانون "يتعارض مع مبدأ المساواة في ما يتعلق بحرية الدين والمعتقد". وطعنت فلتان والداهما في القانون الذي يمنع الفتيات اللواتي لا تتجاوز أعمارهن 10 سنوات ارتداء الحجاب في المدرسة. وكان القانون قد أقر في مايو عام 2019 في ظل التحالف الحكومي السابق بين حزب الشعب من يمين الوسط وحزب الحرية اليميني المتطرف، قبل انهيار هذه الحكومة بسبب فضيحة فساد. واعتمد الحزبان خطاباً ضد الهجرة والتحذير من "مجتمعات موازية"، وأشار المتحدثون باسم الحزبين في ذلك الوقت إلى أن المستهدف هو الحجاب الإسلامي. وحاول نص القانون تجنب الاتهام بالتمييز من خلال الدعوة إلى حظر "الملابس المتأثرة بالعقيدة أو الدين المرتبطة بتغطية الرأس". ومع ذلك قالت المحكمة إن القانون لا يمكن فهمه إلا على أنه يستهدف أعطية الرأس الإسلامية. واعترفت حكومة حزبي الشعب والحرية نفسها حينذاك بأن غطاء رأس

إندونيسيا تعتقل مدير تفجيرات بالي المروعة

وأست مجموعة ناشطين إسلاميين إندونيسيين منفذين في ماليزيا، الجماعة الإسلامية في ثمانينات القرن الماضي وانتشرت خلايا الجماعة في دول عدة في جنوب شرق آسيا. وتتألف الجماعة الإسلامية من عدد من الخلايا الصغيرة المستقلة التي يمكنها تحريك عناصرها القاعديين الذين يتم تجنيدهم من المدارس القرآنية في إندونيسيا. وللجماعة أيضاً المئات من الناشطين وعدد من كوادرها من الإندونيسيين الذين قاتل بعضهم في أفغانستان. وقد تدرب عناصرها، في معسكرات في أفغانستان وجنوب الفلبين. وخاضت إندونيسيا مواجهة طويلة مع الإرهاب المحلي المنشأ، وخاصة تنظيم

وكان ذو القرنين من المطلوبين الرئيسيين في إندونيسيا والإندونيسي الوحيد على القائمة الأميركية للمطلوبين. وودعت واشنطن بتقديم مبلغ قدره خمسة ملايين دولار لأي شخص يكشف معلومات تساعد في توقيفه. وأنشأ ذو القرنين المقاتل سابقاً في الحرب في أفغانستان، في صلب الجماعة الإسلامية، وحدة خاصة مكلفة بتنظيم الاعتداءات، حيث هدف الجماعة المعلن هو إقامة دولة خلافة إسلامية في جنوب شرق آسيا. وكانت مهمة هذه الوحدة أيضاً تاجيج التوترات الإثنية والدينية في سولاويزي وجزر مولوكو، التي راح ضحيتها الآلاف من الأشخاص بين العامين 1998 و2002.



فاجعة بالي عاقلة في الأذهان

جاكرتا - اعتقلت الشرطة الإندونيسية قائداً كبيراً في الجماعة الإسلامية المرتبطة بتنظيم القاعدة كان ملاحقاً بسبب دوره في تفجيرات 2002 في جزيرة بالي السياحية وهو الهجوم الأكثر دموية في تاريخ إندونيسيا. وأوضح المتحدث باسم الشرطة أرغو يوونو أنه تم توقيف ذو القرنين البالغ 57 عاماً والفار من وجه العدالة منذ 18 عاماً، في لامبونج على جزيرة سومطرة. وأضاف أن الموقوف "يخضع حالياً للاستجواب" وأجريت عمليات تفتيش في منزله. وقال إنه "كان القائد العسكري للجماعة الإسلامية أثناء الاعتداءات" التي أسفرت عن مقتل أكثر من مئتي شخص. وفي 12 أكتوبر 2002، قام المنفذ بتفجير قنبلة في حقيبة ظهره داخل ملهى ليلي في جزيرة بالي، مما تسبب في العديد من الإصابات، وسارع العديد من المتواجدين داخل الملهى إلى الفرار إلى الشارع، وبعد عشرين ثانية من الانفجار الأول انفجرت سيارة ملغومة خارج الملهى، مما تسبب بقتل العديد من الأشخاص، وأحدث الانفجار الثاني حفرة عميقة بطول متر واحد ودمر المباني المجاورة وحطم زجاج نوافذ المنازل القريبة من الانفجار. وأسفر الهجوم عن مقتل 202 شخص (بينهم 88 أستراليا، 38 إندونيسيا، 27 بريطانيا، 7 أميركيين، 6 سويديين) وجرح 209 آخرين، فيما تبنت الجماعة الإسلامية في جنوب شرق آسيا وتنظيم القاعدة العملية.